# الاصـــلاحـــات والاحـــ

## إصلاحات في رمال متحركة!!

**اتسم أداء معدلات النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عامة، والناتج المحلي للقطاعات غير النفطية خاصة، خلال خطتي التنمية الخمسيتين، الثانية (2001 -2005 ) والثالثة (2006 -2010 ) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبرنامج المرحلي (2011-2013م، بالتواضع وبعدم التمكن من تحقيق معدلات النمو المستهدفة وتباينهم بين سنة وأخرى، وعدم استدامتها، وكذلك عدم قدرتهم على التخفيف من الفقر وخلق فرص عمل. ومن ناحية أخرى، تواصلت الاختلالات الهيكلية العديدة في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد اليمني وفي مقدمتها؛ استمرار غلبة مساهمة القطاعات الاقتصادية التقليدية التي يحكم أداؤها عوامل خارجية كالنفط والغاز أو طبيعية كالزراعة والأسماك، إلى جانب استمرار هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد اليمني.**

■ الثورة/عبدالله الخولاني

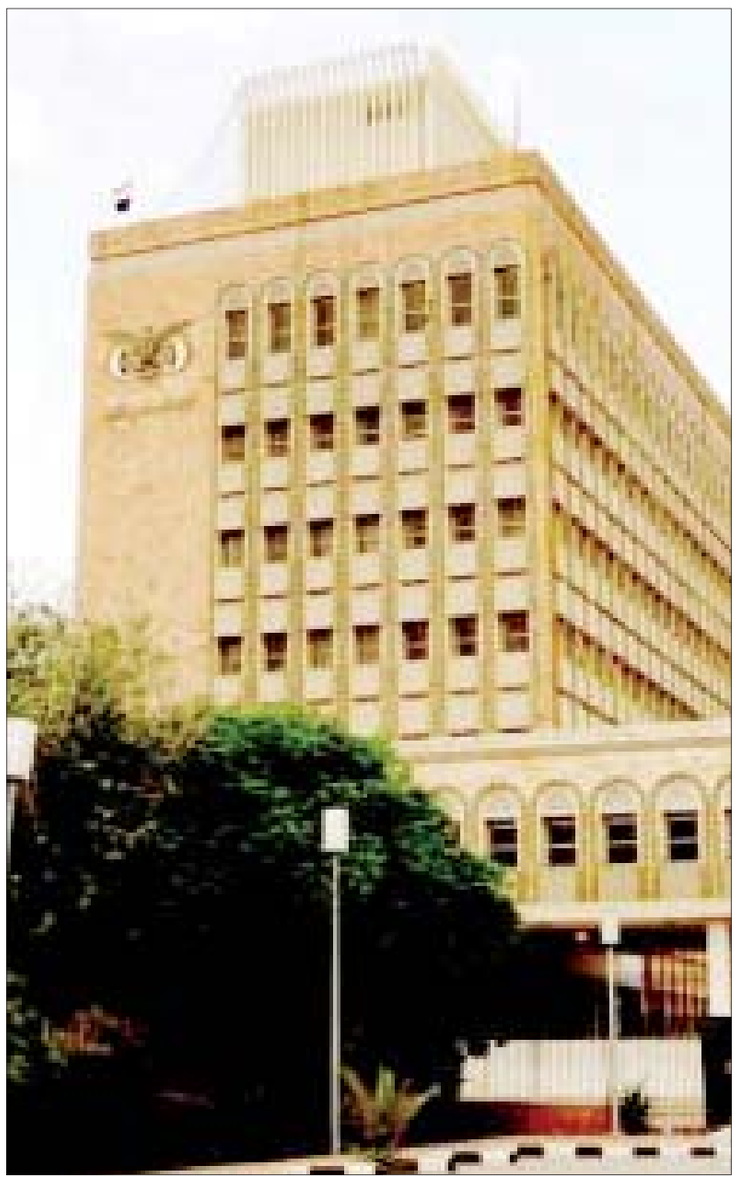

حقق كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقيً والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات غير النفطية متوسطي نمو 4.1% و 5.3% خلال الفترة (2001-2005م) مقابل 5.6% و 8.0% على التوالي معدلي النمو المستهدفة. وبلغت معدلات النمو خلال الفترة 2006-2013م على التوالي 4.4% و 7.2% كمتوسط سنوي في مقابل متوسط معدلي النمو المستهدفين (7.1% و 10% ). وينطبق الأمر نفسه بالنسبة لمتوسط معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي النفطي الذي حقق نمواً سالباً يقدر بـ(9%) تقريبا خلال الفترة 2006-2013م مقارنة بمتوسط معدل النمو الموجب المستهـــــدف 10.6 %. كذلك، فإنه رغم التحسن النسبي الذي حققته القطاعات غير النفطية من خلال ارتفاع مساهمتها النسبية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي من 68.8%عام 2006م إلى 81.5% عام 2009م، إلا أن متوسط مساهمتها النسبية ظلت كما هي (72.1%) خلال الفترة 2001-2005م، مقارنة بـ 72.6% خلال 2006-2013م، الأمر الذي يشير الى أن التحسن النسبي الذي حققته هذه القطاعات يرجع بصورة أساسية إلى الأثر الكبير للطلب الاستهلاكي النهائي بشقيه (الخاص والعام) في حفز النمو الاقتصادي وبالذات في القطاعات غير النفطية إضافة إلى تراجع كميات انتاج النفط الخام ، وكذلك إلى الأعمال والأنشطة التي ارتبطت بإنشاء مشروع إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي.

كما بلغ متوسط معدل نمو الاستهلاك النهائي الكلي 18.4% خلال الفترة 2006-2010م، وبالتالي ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي من 74.4% في عام 2006م إلى حوالي 90% في عام 2013م،وبمتوسط سنوي يقدر بحوالي 83% خلال الفترة نفسها ( حوالي 14.5% للاستهلاك النهائي العام و 68.5% للاستهلاك النهائي الخاص). ويستحوذ الاستهلاك النهائي الخاص على الجزء الأكبر من الاستهلاك النهائي الكلي (حوالي 83% كمتوسط للفترة نفسها).

وخلال الفترة 2008-2013م، كان أداء الاستثمار الإجمالي (العام والخاص) متواضعا، إذ بلغ متوسط معدل نموه السنوي 7.2%، ومتوسط نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 32.2%، حيث هيمنت استثمارات القطاع الخاص بصورة غالبة وبنسبة 63.2% كمتوسط من الاستثمار الإجمالي وذلك رغم تدني متوسط نمو الاستثمار الخاص (1.2%) خلال هذه الفترة بسبب تحقيقه معدلات نمو سالبة خلال عامي 2009م و2010م بلغت 28.2% في المتوسط. في المقابل بلغت مساهمة الاستثمار العام كمتوسط حوالي 36.8% من الاستثمار الإجمالي، ومتوسط معدل نموه السنوي 3.3%، حيث حقق الاستثمار العام معدلات سالبة عامي 2006م و2009م بلغت 9.2% كمتوسط لهذين العامين. ويمكن تفسير القفزة الكبيرة التي حققها معدل نمو الاستثمار العام في سنة 2010م إلى دخول مشروع الغاز الطبيعي المسال مرحلة التصدير،

وتشير بيانات استثمارات القطاع الخاص إلى ضعف استجابة هذا القطاع مقارنة بحجم وتعدد وتنوع الإصلاحات التي تمت خلال الفترة 1996 2010-م، وبالتالي عدم تمكنه، حتى الآن، من استلام دفة قيادة الاقتصاد الوطني وعدم تمكنه من سد الفراغ الذي نتج عن تراجع الدور الاقتصادي والإنتاجي والاجتماعي للدولة. ووفقا لوثيقة الخطة الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2011-2015م) فإنه رغم إيلاء الخطط التنموية الخمسية المتعاقبة اهتماماً كبيراً بزيادة دور القطاع الخاص واستثماراته في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتبني الحكومات المتعاقبة لمجموعة من السياسات والإجراءات والمشاريع المحفزة لزيادة أنشطة القطاع الخاص وتهيئة المناخ الملائم لتوسيع أنشطته الإنتاجية وتنويع استثماراته، إلا أن البيانات تشير من ناحية إلى تواضع إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، ومن ناحية أخرى إلى تدني حجم الاستثمارات الخاصة خلال هذه الخطط، وبالتالي لم يحدث سوى تغير بسيط جدا ومحدود في مساهمة القطاع الخاص في تركيب الناتج المحلي الإجمالي بارتفاعها كمتوسط من 53.7% كذلك، تشير البيانات الرسمية ، إلا أنه رغم الإصلاحات التي تمت منذ بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري لتحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار، إلا أن البيانات تشير إلى تواضع أداء قطاع الاستثمار وخاصة خلال الفترة 2007-2013م، حيث بلغت نسبة التكوين الرأسمالي الثابت كمتوسط حوالي 68% من القيمة التي استهدفتها الخطة الخمسية الثالثة، وبلغت نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط خلال الفترة نفسها حوالي 10.5% مقارنة بحوالي 16% استهدفتها الخطة الخمسية الثالثة. كما بلغت الأهمية النسبية للاستثمار الخاص إلى إجمالي الاستثمار حوالي 53.6% خلال الفترة نفسها مقارنة بالنسبة المستهدفة في الخطة الخمسية الثالثة 62%..

ويؤكد خبراء الاقتصاد أنه لا يمكن ضمان استمرار وتواصل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن إلا من خلال الاعتماد على المدخرات المحلية الوطنية وتراكم رأس المال الوطني، حيث أثبتت التجارب التنموية العالمية أنه لا يمكن للمساعدات والقروض الأجنبية والاستثمارات الأجنبية أن تحل أو أن تكون بديلا عن المدخرات الوطنية، كما أن أهمية الأخيرة في اليمن تكمن حاليا في تدني وضعف المساعدات والقروض الأجنبية والاستثمار الأجنبي ومن ناحية أخرى تكشف المؤشرات إلى استمرار حساسية الاقتصاد اليمني لأية تغيرات طبيعية مثل كمية هطول الأمطار أو فنية داخلية مثل تذبذب كميات انتاج النفط الخام، أو خارجية (اسعار النفط في الاسواق العالمية)، وكذلك ضعف استجابة القطاعات الاقتصادية (الانتاجية والخدمية) غير النفطية للسياسات والإجراءات الانمائية والاستثمارية والمالية خلال الفترة الماضية، وبالتالي عدم قدرة الاقتصاد اليمني، في ظل هذه الأوضاع، على تحقيق معدلات النمو الاقتصادي التي تساهم في التخفيف من معدلات الفقر أو خلق فرص عمل جديدة للعاطلين والداخلين الجدد لسوق العمل.

**على الرغم من اتفاق الأحزاب السياسية اليمنية على بناء دولة مدنية يسودها النظام والقانون وتدار بالديمقراطية فإنها في المقابل تعجز عن طرح وتنفيذ رؤية اقتصادية شاملة لبناء هذا الوطن إذ تمثل التحديات مثل عجز الموازنة بسبب تفاقم دعم المشتقات النفطية معضلة يعجز عن معالجتها السياسيون ويعتبرون أنها ملفاً شائكاً قد يقود بهم للهاوية .**

**الإصلاحات الاقتصادية وبالذات الممكن أن تقود إلى تحرير الاقتصاد اليمني من براثن التشويه المتعلقة بالدعم والقضاء على مافيا الفساد باتت اليوم مثار جدل حول من يجرؤ على تنفيذها فيما تتخذ الأحزاب السياسية موقفا متذبذبا للغاية ففي المساء تقنع الحكومة بالتنفيذ وفي الصباح تصدر البيانات ضد أي إصلاحات سعرية وهو أمر أثار موقف المانحين الدوليين وجعل مصداقية تلك الأحزاب على المحك.**

## مزايدات لذر الرماد على العيون

استطلاع / أحمد الطيار

يؤكد خبراء أن الحكومة الحالية بأحزابها الائتلافية ليست ذات قوة ولا إجماع وتوافق على معالجة المشكلة الاقتصادية إذ تعتقد تلك الأحزاب المنضوية في حكومة الوفاق أن اقترابها من حلحلة مشكلة رفع الدعم عن المشتقات النفطية يؤدي يجلب لها الكثير من المشاريع وهناك من قد يستغل الشارع للتحرك ضدها.

### تذبذب

من خلال التصريحات والبيانات الصادرة عن الأحزاب السياسية اليمنية حيال مسألة الإصلاحات السعرية يتضح مدى الضغط القابع على تلك الأحزاب فمن جهة تجد تلك الأحزاب أن ميزانية الدولة معرضة للانهيار في حالة الاستمرار بنفس الخطط وبيع المشتقات النفطية بالأسعار القديمة اذ أن العجز في الموازنة ربما يصل إلى 900 مليار ريال وفي تلك الحالة لن تتمكن الدولة من الوقوف على أقدامها وقد تضيع اليمن وبالتالي تعلن وقوفها مع الحكومة لتنفيذ الإصلاحات السعرية وتحرير الاقتصاد من الدعم الذي يستنزف الموازنة ولا يذهب إلى المستحقين وفي المقابل لا تجد تلك الأحزاب الجرأة ولا القدرة على الإعلان صراحة عن تأييدها للإصلاحات فهناك من الناس من ينتظر بفارغ الصبر إعلان التمرد على الأحزاب والسعي لإسقاط الحكومة وبالتالي المخاوف من الشعب أن يثور ويجعلها صامتة ولا تعلن موقفا صريحا من الإصلاحات .

### رؤية المؤتمر

تركز الرؤية الاقتصادية للمؤتمر الشعبي العام على تفعيل دور السياسات المالية والنقدية،وخاصة السياسة المالية التي تهدف إلى دعم قطاعات الإنتاج، مع التأكيد على الاستمرار في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي وبما يهدف إلى تحقيق استقرار اقتصادي ومالي ونقدي وتحقيق تنمية شاملة وأكد على تطويرالنظام المصرفي وإصلاح النظام الضريبي والجمركي بما يخدم زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني، والعمل على تخفيض عجز الموازنة والسيطرة على التضخم، وأشار إلى إزالة ما تبقى من الدعم لبعض السلع والخدمات مع أهمية التوسع في نشاط شبكة الأمان الاجتماعي .

### التناقض

تقف أحزاب سياسية متخندقة تحت شعارات ومصطلحات واهية تعلنها للناس على أمل التأكيد من أنها لن تتخذ قرار بالإصلاحات الاقتصادية ويظهر موقف بعض الأحزاب الكبيرة في هذا السياق فهو يعلن في بياناته أنه رافض فرض أية جرعة سعرية عبر رفع الدعم عن المشتقات النفطية.

ورغم أن المصطلح العلمي لهذه الجرعة هو تحرير الأسعار وفقاً للأسعار العالمية ولا يمت المصطلح المستخدم حزبيا لها بصلة فإنه يفضل النأي بها والحديث عن جرعة الأمر الذي يجعل الحكومة تعلن أنها لن تفرض جرعة وهكذا تجاوز الطرفان الإشكالية في المصطلح وشعراً بالبهجة والسرور وأنهما مع الإصلاحات والتحريري للأسعار وليس فرض جرعة .

في المقابل يعلن حزب المؤتمر الشعبي العام موقفا مؤيدا لتحرير الأسعار وحسب تصريحات وزير الخارجية الدكتور أبو بكر عبدالله القربي والتي دعا فيه حكومة الوفاق لعدم التردد في إجراء الإصلاحات- في إشارة للإصلاحات السعرية دون الاكتراث والخوف من ردة فعل الشارع اليمني، مبرراً ذلك بأنه لتفادي أزمة أخطر.

### مكايدات

لم تتضح الصورة لدى الأحزاب اليمنية ولم تصل لرأي توافقي وهذا ناجم حسب الخبير السياسي والاقتصادي الدكتور فيصل غلاب إلى بشاعة واستغلالية هذه الأحزاب وجشعها في وقت واحد فهي لم تصل الى نقطة الشعور بالانتماء الوطني وتغليب مصلحة الوطن على مصالحها ولهذا ترى أمامها الخطر المحدق بالحكومة وهي تتفرج ولم تظهر دعمها لها رغم أنها حكومية ائتلافية من العديد من الأحزاب وهذا ما فاجأ المانحين وشركاء اليمن الذي اكتشفوا أن الأحزاب اليمنية غير جادة في إصلاح بلادها ولا تمتلك الرؤية لحل

## مواقـف ضبابيـة؟

استطلاع/ حسن شرف الدين

لا تزال الأحزاب مترددة في إبداء رأيها تجاه الأزمة الاقتصادية التي تمر بها اليمن، فهي أمام خيارين أحدهما مُر.. وهذا ما يؤكده خبراء واختصاصيو اقتصاد بأن بعض الأحزاب تعمل على استغلال هذه الأزمة والجهود الرامية ..كلها لكسب المزيد من المكاسب السياسية بعيدا عن قراءة الواقع الاقتصادي الذي تمر به البلاد.

"الثورة" أجرت استطلاعا حول توجهات الأحزاب نحو القضايا الاقتصادية والبرامج الإصلاحية التي تسعى الحكومة لتنفيذها ولمعرفة هل تمتلك هذه الأحزاب قرى تساهم في مساعدة البلد لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها.. فكانت الحصيلة التالية:

البداية مع الأخ ناصر ثوابة – عضو فريق التنمية بمؤتمر الحوار الوطني- الذي قال إن الرؤى الاقتصادية التي قدمتها الأحزاب السياسية لمؤتمر الحوار الوطني لم تكن بالشكل المطلوب.. كما أن الإصلاحات الاقتصادية المفترضة كتحرير أسعار المحروقات جاءت نتيجة ضغوط داخلية وخارجية على الحكومة.. ويؤكد عدم وجود رؤية فعلية للأحزاب لخدمة المجتمع من الناحية الاقتصادية على المدى القريب والبعيد بمعنى أنهم يعملون على استغلال الوضع العام وتجييرها لمصالحهم الحزبية الضيقة.

### مكافحة الفساد

ويضيف ثوابة: يفترض من الأحزاب أن تعمل في مجال مكافحة الفساد حتى تحقق الإصلاحات الاقتصادية الجدوى المطلوبة منها.. لأنه إذا لم يكن هناك مكافحة للفساد بشكل فاعل وأن تكون متصدرة في مجال مكافحة الفساد فسيكون دورها ضعيفاً.. أما أنها تتستر على الفاسدين داخل أحزابها أو المنتمين إليها فهذا يعتبر جريمة كبرى وسنظل ندور في حلقة مفرغة.. ويشير إلى أن الأحزاب تتعامل مع الجانب الاقتصادي كقضية سياسية بعيدة عن كونها قضية تنموية تهم البلد والمواطنين.

ويناشد عضو مؤتمر الحوار الوطني كافة الأحزاب بمكافحة الفساد من داخلها.. وأن تبتعد عن التستر عن الفاسدين داخلها.. وأن تتفق على رؤية اقتصادية واحدة تعمل على جذب الاستثمار وتحسين الاقتصاد الوطني ويقول: لدينا فرص متاحة في كثير من المجالات الاقتصادية ستساهم في تنمية البلد.. ولكن لا تجد من يستغل هذه الفرص الفعلية للتنمية.. كلها استغلال للحصول على النفوذ السياسي فقط.

### تحليل المشكلات

فيما يقول الدكتور عبدالكريم قاسم –محلل سياسي: حتى الآن لم يوضح كل حزب على حدة موقفه الحقيقي من الإصلاحات السعرية، وهذه المسألة بحسب الدكتور ليست مرتبطة بوضع وجهة نظر حزبية.. بقدر ما هي مرتبطة بتحليل المشكلات الا
هذا الموضوع للمزايدة.. ويض
يحاول أن لا يكون هو المبادر
أسعار المشتقات النفطية..مع
تحرير أسعار المشتقات النفط
مشكلات كثيرة وتحسين إير
الوقت الدعم الذي يذهب للمص
الفاسدون والذين يقومون بتـ
مناطق الجوار ويبيعونها بالس
ويضيف الدكتور عبدالكريم:
عام لا تريد أن تطرح رؤيتها تج
لأن أي حزب سيطرح مبادرة
عليه، وخاصة أن الشارع والم
واحتمال نحو رفع الأسعار..
أن يكسب الشارع، وهنا لا ينف
المسألة بشكل حقيقي وواقـ
أخرى..ويؤكد الدكتور قاسم الـ
أخرى.. وهذه المسألة الآن تس
للمزايدة.. هناك أشخاص كـ
الإصلاحات السعرية، والآن ي
الجهات الأخرى.. يعني هنا لا
لأي حزب من الأحزاب أن يقـ
مسألة مرتبطة بردة فعل المو
الاقتصادية واتجاه من سيقف
ويقول قاسم: مع الأسف الش